دم دورة قبل دورة الى غير اول وولد قبل ولد وبذر قبل ودجاجة قبل
بيضة وهذا بخلاف اثبات حوادث لا اخر لها بنعيم الجنان فانه ليس قضا
بوجود ما لا يتناهى وهذا كما اذا قيل لا اعطيك درهما الا اعطيك
قبله دينارا او لا اعطيك دينارا الا اعطيك قبله درهما لم يتصور
ان يعطيه على حكم شرطه درهما ولا دينارا بخلاف ما اذا قال لا اعطيك
درهما الا اعطيك بعده دينارا ولا اعطيك دينارا الا اعطيك بعده
درهما وبالجملة فالحدوث ينافي الاولية ولا ينافي نفي الاخرية قال
السعد لا يقال نعم يمكن تقرير هذا الاستدلال بحيث لا يفتقر
الى احد الامرين المذكورين كما ذكر في المواقف من انه لو لم يكن قادرا
لزم اما نفي الحادث او عدم استناده الى المؤثر او التسلسل او تخلف
الاثر عن المؤثر التام لانه ان لم يوجد حادث اصلا فهو الامر الاول
وان وجد فان لم يستند الى مؤثر فهو الثاني وان استند فان لم
يستند الى قديم فهو الثالث وان انتهى فلا بد من قديم يوجب
حادثا بلا واسطة دفعا للتسلسل وهو الرابع لانا نقول
هذا ايضا تقرير للاستدلال المشهور السابق بزيادة مقدمات
لا حاجة اليها وهي الشرطيات الثلاث الاول لان الكلام في قادرية
القديم الذي اليه ينتهي الكل مع ان الثاني في كل من الاوليين غير
المفهوم ولذا عدل عنه وقال وان شئت قلت اي في تقرير هذا
الاستدلال لو كان الباري موجبا بالذات لزم قدم الحادث اذ لو حدث
لتوقف على شرط حادث وتسلسل ثم انه لا يتم الا بما ذكرنا على ما اعترف
به حيث قال واعلم ان هذا الاستدلال يبني على التقريرين لا يتم
الا ان يبين حدوث ما سوى الله تعالى وامتناع قيام حوادث
متعاقبة لا نهاية لها بذاته او يبين في الحادث اليومي انه
لا يستند الى حادث مسبوق باخر لا الى نهاية محفوظا بحركة
دايمة وذلك لانه لو لم يبين ما ذكر لم تتضح الشرطية الرابعة
من التقرير الاول ولم يلزم المحال المذكور في التقرير الثاني لجواز ان
تنتهي الحوادث الى قديم انتهى الثاني قال ايضا للاصحاب في اثبات
اتصاف الواجب تعالى بالقدرة وقدمها بذاته المقدس ادلة احدها
ان تاثير الواجب في وجود العالم يجب ان يكون بطريق القدرة والاختيار
اذ لو كان بطريق الايجاب فاما ان يكون بلا واسطة او بواسطة قديم
اخر فيلزم قدم العالم وقد بين حدوثه واما بواسطة حادث
فننقل الكلام الى كيفية صدوره ويتسلسل ووجب انتها الحوادث
الى الواجب لزم كونه قادرا مختارا والا فاما ان يوجب حادثا بلا واسطة

فيلزم

فيلزم التخلف حيث وجد في الازل ولم يوجد الحادث او لا فيلزم ان يكون
كل حادث مسبوقا باخر لا الى نهاية وقد تقرر بطلانه ثانيها لو كان
موجد العالم وهو الله سبحانه موجبا بالذات لزم من ارتفاع العالم
ارتفاعه بمعنى انه يدل ارتفاعه على ارتفاعه لان العالم حينئذ
يكون من لوازم ذاته ومعلوم بالضرورة ان ارتفاع اللازم يدل
على ارتفاع الملزوم لكن ارتفاع الواجب محال فتعين ان يكون تاثيره
في العالم بطريق القدرة والاختيار دون اللزوم والايجاب
رابعها اختلاف الاجسام بالاوصاف واختصاص كل بما له من اللون
والشكل والطعم والرايحة وغير ذلك لا بد ان يكون بمخصص لامتناع
التخصيص بلا مخصص فذلك المخصص لا يجوز ان يكون نفس
الجسمية او شيئا من لوازمها لكونه مشتركا بين الكل فتعين ان
يكون امرا اخر فننقل الكلام الى اختصاصه بذلك الجسم فاما ان
تتسلسل المخصصات وهو محال او تنتهي الى قادر مختار بنا على
ان نسبة الموجب الى الكل على السوا وهو المطلوب خامسها فاعل
الحيوانات واعضايها على صورها واشكالها يجب ان يكون قادرا
مختارا اذ لو كان طبيعة النطفة او امرا خارجيا موجبا لزم ان يكون
لزم ان يكون الحيوان على شكل الكرة ان كانت النطفة بسيطة لان
ذلك مقتضى الطبيعة ونسبة الموجب الى اجزا البسيط على السوية
وعلى شكل كرات مضمومة بعضها الى بعض ان كانت النطفة
مركبة من البسايط لمثل ما ذكر سادسها ان اختصاص الكواكب
والاقطاب بمحالها لو لم يكن قادرا مختارا بل موجبا بالذات لزم الترجيح
بلا مرجح لان نسبة الموجب الى جميع اجزا البسيط على السوا قال السعد
وهذه الستة قديما فتتمشى فيها بما لا يخفى على المتامل فيها بعد وقوفه
على قواعد الفلاسفة انتهى الثالث تمسك بعض الاصحاب في اثبات
كون الباري تعالى قادرا عالما حيا بالاجماع وبالنصوص القطعية
من الكتاب والسنة وبان القدرة والعلم والحياة ونحوها صفات
كمال واضدادها من العجز والجهل والممات سمات نقص يجب تنزيه
الله تعالى عنها وبان صانع العالم على ما فيه من لطايف الصنع وكمال
الانتظام والاحكام عالم قادر بحكم الضرورة واعترض على تمسكه
الاول بانه يرجع الادلة السمعية الى الكتاب ودلالة المعجزات
والمناس في تمام الاقرار بها والاذعان لها قبل التصديق بكون
الباري قادرا عالما فيه تردد وتامل وعلى تمسكه الثاني بانه فرع
جواز اتصافه بها وكونها كمالا في حقه ووجوب اتصافه بكل كمال

Copyright © King Saud University